أكد أنه ينعقد في ظروف إقليمية ودولية مفصلية

الخرينج يؤكد أهمية مؤتمر الجمعية البرلمانية الآسيوية في تعزيز العلاقات

■ الوفد الكويتي سيكون له صوت يعبر عن ضمير شعبه وشعوب الأمة العربية

جانب من اجتماع مؤتمر الجمعية البرلمانية الآسيوية

اسلام اباد - «كونا»: أكد نائب رئيس مجلس الامة مبارك الخرينج امس أن مشاركة وفد الشعبة البرلمانية في المؤتمر السادس للجمعية البرلمانية الاسيوية في اسلام اباد من شانه تعزيز العلاقات والروابط بين البرلمانات الاسيوية وبحث القضايا الاقليمية والدولية ذات الاهتمام.

وقال الخرينج في تصريح صحافي مشترك لـ(كونا) وتلفزيون الكويت إن المؤتمر ينعقد في ظروف اقليمية ودولية تستوجب من المؤسسات البرلمانية متابعتها وبحثها.

واكد ان الوفد الكويتي سيكون له صوت خلال المؤتمر يعبر عن ضمير الشعب الكويتي وشعوب الامة العربية.

وقال ان الشعبة البرلمانية الكويتية تعتبر جناحا آخر لمجلس الامة فيما يتعلق بالجوانب السياسية مؤكدا دور الشعبة في الفصول التشريعية المختلفة لمجلس الامة بقيامها بجهود ومشاركات متميزة في مختلف المؤتمرات الاقليمية والدولية.

واعرب الخرينج عن امله في نجاح المؤتمر وعن شكره وتقديره لمجلس الشيوخ الباكستاني على حسن الاستقبال.

من جهته قال رئيس لجنة الدفاع في مجلس الشيوخ الباكستاني ورئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر مشاهد حسين سيد في تصريح صحافي مماثل ان الكويت تعتبر من البرلمانات المهمة والفاعلة في الجمعية البرلمانية الاسيوية مشيرا الى ان الكويت من اوائل الدول واقدمها في تبني الديمقراطية في الخليج العربي.

■ الشعبة البرلمانية تعتبر جناحاً آخر لمجلس الأمة فيما يتعلق بالجوانب السياسية

واشاد سيد بمناخ الحرية الصحافية التي تتمتع بها دولة الكويت ولمسها من خلال زياراته القليلة التي قام بها علاوة على الديناميكية والدور الذي يقوم به مجلس الامة الكويتي في الحياة السياسية.

واكد ان وفد الشعبة البرلمانية الكويتية سيساهم من خلال مشاركته في اثراء الموضوعات المطروحة على جدول اعمال اللجان المختلفة للمؤتمر والتي تركز على مجالات التعاون الاسيوي والتنمية الاقتصادية والطاقة والبيئة.

تناقش قانون هيئة الاتصالات في اجتماعها المقبل

الخرافي: «المرافق العامة» أجلت اقتراح الدوائر الانتخابية للبلدي لمزيد من الدراسة

اجتماع المرافق العامة (تصوير: صالح محمد)

ارجأت لجنة المرافق العامة البرلمانية البت في اقتراح الدوائر والسجلات الانتخابية الخاصة بالمجلس البلدي ورسوم اللجنة المؤقتة في غياب «البلدي» الى الاجتماع المقبل. وقال مقرر اللجنة عادل الخرافي: ارتأت اللجنة في اجتماعها امس تأجيل البت في الاقتراح المقدم من النائب سعدون حماد بشأن الدوائر الانتخابية والسجلات الخاصة بالمجلس البلدي الى الاجتماع المقبل خصوصا ان هناك اقتراحات تتشابه مع الاقتراح من حيث المضمون، ففضلنا البت في جميع الاقتراحات بعد دراستها. وذكر الخرافي: ان اللجنة ناقشت ايضا مرسوم اللجنة المؤقتة الذي صدر في غياب المجلس البلدي، واجل اتخاذ القرار الى الاجتماع المقبل.

ولفت الخرافي الى ان اللجنة ستناقش في اجتماعها المقبل قانون هيئة الاتصالات الذي اقر في المجلس المبطل الثاني، وجرى التصويت عليه، لكن لم يصدق عليه، فأعيد مجددا للعرض على اللجنة حتى يتم اقراره.

الجبري: ننتظر زيادة القرض الإسكاني لإقراره ورفعه إلى المجلس

«المالية البرلمانية» أرجأت البت في زيادة العلاوة الاجتماعية بطلب من الحكومة

جانب من اجتماع اللجنة المالية

كشف مقرر الشؤون المالية والاقتصادية النائب محمد الجبري عن ان ممثلي الحكومة طالبوا تأجيل البت في موقفهم من مقترح زيادة العلاوة الاجتماعية للابناء والعسكريين لحين دراسة تكلفتها المالية وتقديم تصورها حوله خلال الاسبوع المقبل، مشيرا في الوقت ذاته الى ان اللجنة تنتظر احالة لجنة الشؤون الاسكانية البرلمانية اقتراح زيادة القرض الاسكاني اليها تمهيدا لاقراره عن جدول اعمال المجلس.

وقال الجبري في تصريح صحافي يوم امس «عقدت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية اجتماعا لمناقشة 3 مقترحات حول العلاوة الاجتماعية للابناء بحضور ممثل الحكومة التي طلبت بدورها مهلة حتى يوم الاحد المقبل لتقديم دراستها بشأنها وتقدير تكلفتها المالية».

واوضح الجبري ان المقترحات الثلاث لعلاوة الابناء تقضي برفعها الى 100 دينار وتشمل 10 ابناء فيما ذهب المقترح الثاني لرفعها الى 75 دينارا وشمول 10 ابناء في حيث ذهب المقترح الاخير الى رفع العلاوة إلى 75 دينارا وتشمل 7 أبناء.

وبين الجبري ان اللجنة ناقشت ايضا زيادة العسكريين وهي مقترحات سبق وان قدمت بالمجلس المبطل الثاني واعيد تقديمها مرة اخرى في المجلس الحالي لافتا الى ان الحكومة ايضا طلبت إمهالها فرصة للبت فيها بعد معرفة الكلفة الاجمالية لها. ومن جهة اخرى، نوه الجبري الى ان اللجنة كان من المفترض ان تناقش ايضا اقتراح زيادة القرض الاسكاني لـ 100 الف دينار لكن المقترح حتى الآن لم يصلها متوقعا ان يتم الموافقة عليه مبدئيا باللجنة الاسكانية البرلمانية ومن ثم احالته للجنة الشؤون المالية تمهيدا لاقراره ورفعه لمجلس الامة خلال الايام المقبلة.

اللجنة مطبخ القوانين وتوقفها عن العمل يصيب المجلس كله بالشلل

الكندري: «التشريعية» لا تستطيع إنجاز أعمالها بسبب غياب الأعضاء

عبدالكريم الكندري

اعلن مقرر اللجنة التشريعية البرلمانية الدكتور عبد الكريم الكندري: انه تقدم بكتاب الى مكتب المجلس لبحث ومناقشة تأجيل اجتماعات اللجنة التشريعية وتأثيرها على القوانين المدرجة على جدول اجتماعاتها.

وقال الكندري في تصريح للصحافيين: «ان التشريعية لها دور كبير في آلية عمل المجلس كونها مطبخ التشريعات، واللجنة المغذية للجان المختصة سيؤدي الى تعطيل مجمل الاقتراحات والقوانين المقدمة الى مجلس الامة».

وذكر الكندري: ان اللجنة تتألف من سبعة اعضاء تفاديا لاي غياب، وحتى يتسنى للجنة الاجتماع باربعة اعضاء او اكثر، واللافت ان النصاب لم يكتمل منذ اجتماعين، وهو امر مقلق للغاية، ولا ريب ان شلل اللجنة التشريعية سينعكس على الجانب التشريعي، ونعتب على اعضاء اللجنة الذين لم يحضروا الاجتماعات.

واستغرب الكندري: الغياب رغم الكم الهائل من الاقتراحات والقوانين والمشاريع المدرجة على جدول التشريعية، وكان من المفترض ان تجتمع اللجنة مرتين في الاسبوع، لكننا بتنا غير قادرين على عقد اجتماع واحد في الاسبوع.

الطاحوس يسأل الإبراهيم عن مخالفات بمشاريع الأشغال

أسامة الطاحوس

وجه النائب أسامة الطاحوس سؤالا إلى وزير الأشغال عبد العزيز الإبراهيم حول تقرير ديوان المحاسبة وما تضمنه من أعمال لوزارة الأشغال العامة شابتها العديد من صور المخالفات القانونية والمالية والخروج على أحكام قواعد تنفيذ الميزانية السنوية للدولة، وفيما يلي نص السؤال:

تناول التقرير الدوري الصادر عن ديوان المحاسبة في شأن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ الوزارات والإدارات الحكومية والحسابات الختامية وفي القسم الخاص بفحص ومراجعة أعمال وزارة الأشغال العامة العديد من صور المخالفات القانونية والمالية والخروج على أحكام قواعد تنفيذ الميزانية السنوية للدولة، وفضلا عما تمثله هذه المخالفات من صور إهدار المال العام بل ويمثل بعضها الآخر خروجا على مقتضى أمانة أداء الواجب الوظيفي بصورة تتطلب الوقوف على أسبابها ونتائجها وإجراءات الوزارات حيالها حفاظا على حقوق الدولة والخزانة العامة، خاصة عن أعمالها في نطاق ميزانية 2013/2012.

يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:-

1 - هل قامت الوزارة بالتقيد بالخطة السنوية لتنفيذ مشاريعها؟ إذا كانت الإجابة بنعم فما هي المشاريع التي تم تنفيذها؟ وإذا كانت الإجابة بالنفي فما هي المشاريع التي لم تقم الوزارة على تنفيذها بصورة كاملة؟ وتلك التي لم تكتمل خلال المدة المحددة لها؟ وما هي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة أو تزمع اتخاذها لتدارك هذا الإخلال والتراخي في تنفيذ مشاريع الدولة وفقا للخطة السنوية؟

2 - ما هي القيمة الإجمالية المحددة بالميزانية لهذه المشاريع؟ وما هو قيمة ما تم انفاقه؟ وأثر الأخلال في استخدام الميزانية السنوية على الإنفاق الرأسمالي؟

3 - من هم المسؤولين عن عدم تنفيذ هذه المشاريع والإجراءات التي اتخذتها الوزارة في شأن أي منهم؟ على أن تكون الإجابة مزودة بما قد يتطلبة البيان من أوراق ومستندات تعتبرا بضوابط صحة الإجابة.

جدل نيابي ما بين مؤيد ومعارض للتشريع الذي تطلبه الحكومة

إلغاء «الرقابة المسبقة» على المشاريع الإسكانية يقسم مجلس الأمة

كتب مصطفى كامل

محمد الهدية

محمد الجبري

عبدالله التميمي

خلقت قضية الرقابة المسبقة على المشاريع حالة من الجدل النيابي داخل أروقة مجلس الأمة، وتراوحت آراء النواب بين رافض ومؤيد لإلغاء الرقابة المسبقة، وكل له أسبابه الوجيهة، حيث اعتبر الرافضون للقرار أن الأمر يفتح باب التعدي على المال العام، فيما أكد المؤيدون أنه يعيق مشروعات التنمية وأن إلغاؤه يسرع من إقامة المشروعات الإسكانية.

وبين النائب علي العمير ان الغاء الرقابة المسبقة عن المشاريع الاسكانية الذي طالبت به الحكومة مازال محل نقاش ولم يحسم بعد، موضحا ان الغاء الرقابة المسبقة لابد لها من مبررات موضوعية على ضوئها يتم اتخاذ القرار من تأييده أو عدمه.

واضاف العمير في تصريح صحافي امس ان المطالبة بالغاء الرقابة المسبقة دون ابداء اي مسببات او مبررات واقعية سيكون محل رفض، مشيرا ان تقارير ديوان المحاسبة ذكرت ان الغاء الرقابة المسبقة تسبب في تعطيل المشاريع، ونريد من الحكومة ان تقنعنا بخلاف ذلك.

من جانبه، قال النائب محمد الجبري ان وزير الشؤون الاسكانية سالم الاذنية اوضح لنا ان الرقابة المسبقة احدى المعوقات التي تواجه تنفيذ الخطة الاسكانية، لافتا الى ان الغاء الرقابة المسبقة يتطلب ان تكون هناك رقابة داخلية ممثلة باعضاء من ديوان المحاسبة وهيئة الرعاية السكنية ومكتب الاستشارات ولجنة المناقصات ستدرك بالقول ان إلغاء الرقابة المسبقة لم تكن حديثة العهد فسبق لمجلس الامة في عام 2006 ان الغاء الرقابة المسبقة عن المشاريع.

ورفض النائب محمد الهدية الغاء الرقابة المسبقة عن المشاريع، قائلا يجب ان تكون هناك رقابة مسبقة ولاحقة على تنفيذ المشاريع مبينا ان الرقابة المسبقة لا تعيق تنفيذ المشاريع.

واشار الهدية في تصريح صحافي ان تقارير ديوان المحاسبة بينت ان الغاء الرقابة المسبقة اخرت تنفيذ الكثير من المشاريع، موضحا ان الغاءها عن المشاريع يتسبب في الوقوع في كثير من الاخطاء مستقبلا قد يصعب تفاديها لاحقا.

بدوره، قال النائب اسامة الطاحوس ان لابد من الغاء الرقابة المسبقة مع الابقاء على الرقابة اللاحقة، موضحا يجب ان تكون الرقابة اللاحقة ان تمارس قوتها وان تضرب بيد من حديد.

واضاف الطاحوس في تصريح صحافي امس ان كل المشاريع رفضت بسبب البيروقراطية والرقابة المسبقة، مبينا ان كل من يطالب بالغاء الرقابة المسبقة شريطة ان تكون هناك فترة زمنية محددة لانجاز المشاريع، ستدرك بالقول اما مسألة الغاء الرقابة المسبقة والاستغراق في النوم فهذا أشبه بقاصمة الظهر الذي تنتظر الكويتيين.

بدوره، قال النائب عبد الله التميمي ان التطاول على المال العام امر مرفوض ولا يمكن ان يقبل به احد واضاف اذا كنا نريد تجاوز الرقابة المسبقة فعلينا ان ندفع بالرقابة اللاحقة، مضيفا: لا نستطيع ان نتكلم باي شي الا بعد ان تقدم الحكومة مشاريع بقوانين في شان الاسكان.

واوضح التميمي بالقول: نعم لا نريد بيروقراطية ولا يفهم ان الاختلاف على الغاء الرقابة المسبقة اننا نريد التطاول عل المال العام لكن نريد مرونه للمشاريع الاسكانية ، مبينا ان ديوان المحاسبة شئنا ام ابينا فسوف يراقب وايضا لجنة الميزانيات والحساب الختامي تراقب، لافتا انها في بعض الاحيان تصحح لديوان المحاسبة .

واشار الى ان بعض القوانين مثل قانون ديوان المحاسبة والمرور وغيرها يحتاج الى نسف وخلق مشاريع قوانين جديدة، مشددا على انه مع الرقابة المستمرة بالنسبة للمشاريع الاسكانية.

الحريجي: لم أطالب برفع تكلفة استهلاك الكهرباء

أكد مراقب مجلس الأمة النائب سعود الحريجي، انه لم يتطرق البتة إلى رفع أي تكلفة على المواطن في شان استهلاك الكهرباء وان ما جاء في التصريح الذي تناقلته بعض وسائل الإعلام المقروءة غير صحيح.

وأوضح الحريجي، ان ما تم التطرق إليه في الاقتراح المقدم من قبله والمعروض حاليا على لجنة المرافق يتطرق إلى الأساليب والطرق المتاحة لخفض تكلفة الإنتاج لمحطات توليد الكهرباء من خلال استخدام الطاقة البديلة سواء الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح أو غيرها، وإعادة النظر في تشغيل المصفاة الرابعة وأهمية التثقيف المجتمعي في استخدام الطاقة الكهربائية.

عسكر يشيد بجهود عبدالفتاح العلي الإصلاحية

ثمن رئيس لجنة الداخلية والدفاع النائب عسكر العنزي الجهود الإصلاحية التي يقوم بها الوكيل المساعد لشئون المرور اللواء عبد الفتاح العلي ودوره الواضح في تطبيق القانون المروري على الجميع وملاحقة المتهورين مما ساعد على إعادة الانضباط إلى الشارع.

الطريجي يسأل وزير الإعلام عن تداخل موجات الإذاعة والطيران المدني

عبدالله الطريجي

قدم النائب عبدالله الطريجي سؤالا لوزير الاعلام الشيخ سلمان الحمود استفسر فيه عن تداخل بين موجات الاذاعة وموجات الطيران المدني، جاء نص السؤال كالتالي:

إلحاقا بسؤالنا السابق والذي لم تتم الإجابة عليه يرجى إفادتنا عن الآتي بخصوص التداخل بين موجات الإذاعة وموجات الطيران المدني.

ذكر مدير إدارة تطوير البث الإذاعي في كتابه رقم 2013/58 تاريخ 2013/4/16 مخاطبا الوكيل المساعد للشئون الهندسية للتعاقد مع شركة 'هاريس الأمريكية' بناء على عرضها الفني المرفق مع مذكرته.

1. -سبب إختيار مدير إدارة تطوير البث الإذاعي لشركة هاريس فقط لتقديم حل لمشكلة التداخل بين الترددات هل كان بتصرف شخصي منه أم هناك من فوضه بهذا الأمر.

2. -احتوى حل شركة 'هاريس' على اجهزة من صنع شركة 'جامبرو الأمريكية' ولايوجد أي منتج لشركة هاريس بالعرض المقدم مباشرة، علما بأن اجهزة fm محطة المطلاع هي إنجليزية الصنع ، فلماذا لم تطلب الوزارة من شركة جامبرو مباشرة أو الشركة المصنعة للأجهزة المواد المطلوبة ؟

3. -احتوى حل شركة هاريس على معالجة الترددين 106.3 و 107.4 في محطة المطلاع بينما ذكر في كتاب رئيس الطيران المدني بأن التداخل ناتج عن إذاعة القران الكريم فأي الجهتين أدق بتحديد موقع الخلل.

4. -في مذكرة الوكيل المساعد للشئون الهندسية بتاريخ 2013/8/22 حول عدم رد شركة هاريس لتنفيذ الأعمال الفنية لإصلاح التداخل ،ما هي أسباب انسحاب شركة هاريس من تنفيذ تلك الأعمال بالرغم من أنها الشركة الوحيدة التي استدعتها الوزارة.

5. -قدم مدير إدارة تطوير البث الإذاعي بتاريخ 2013/9/16 حل مختلف بعد إنسحاب شركة هاريس من حيث المضمون الفني ومواقع المحطات محل الأعمال وإنخفاض كبير في التكلفة المالية ، يرجى الإفادة عن ماهي الضمانات الفنية بعدم تاثير الأجهزة في محطة المطلاع الغير مشمولة بالحل الأخير على اجهزة الطيران المدني وهل الخلل في الأجهزة أم في التردد ؟